

Distr.: General
27 December 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

ما فتئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال منذ إنشائه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بمدني بالمساعدة في ما أبذله من جهود في سبيل دفع مسيرة السلام والمصالحة قدما في الصومال من خلال الاتصال بالقادة الصوماليين ومنظمات المجتمع المدني والدول والمنظمات المعنية. ويرصد المكتب أيضا عن كثب الحالة في الصومال وفيما يتصل بهذا البلد، ويساعدني في تقديم إحاطات وتقارير كتابية دورية إلى مجلس الأمن.

وفي تقريرى المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89)، أحطت مجلس الأمن علما بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة والجهات المانحة الدولية طلبت إلى الأمم المتحدة تولى زمام عملية تنسيق الدعم المقدم من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية وإرساء السلام والاستقرار في الصومال.

وطلب إلي مجلس الأمن في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) أن أكثف جهودي الرامية إلى تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع، وذلك في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال. فضلا عن ذلك، طلب إلي المجلس أن أقدم إليه تقييما للتدابير الأخرى التي قد تكون ضرورية لتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على الاضطلاع بدوره المعزز، بما في ذلك إمكانية نقله من نيروبي إلى مقديشو وأي تدابير أمنية قد تكون ضرورية لعملية النقل؛ وفي هذا الصدد، يقوم المكتب بوضع ميزانية منقحة ستكتمل في شكلها النهائي في الربع الأول من عام ٢٠٠٨.



وفي رسالتي المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/522) بشأن تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أبلغت أعضاء المجلس باعتزامي رفع رتبة رئيس المكتب إلى رتبة وكيل أمين عام. وفي رسالة لاحقة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566)، أوصيت بتزويد المكتب بالموارد اللازمة لتنفيذ نهج متكامل لمنظمة الأمم المتحدة في الصومال، مما يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية موحدة لبناء السلام.

وخلال عام ٢٠٠٨، ستتمثل الأهداف الرئيسية للمكتب في المساعدة في تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتشجيع الحوار الشامل بين جميع الأطراف الصومالية؛ وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية؛ والعمل مع الشركاء الخارجيين. وسيوفر المكتب الدعم لوضع خريطة طريق لعملية السلام في الصومال في تضافر مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمع الدولي. وسيعمل المكتب على نحو وثيق أيضا مع مقر الأمم المتحدة بشأن وضع خطط احتياطية تأهبا لإمكانية إنشاء بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي يضطلع به المكتب خلال هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام في الصومال، فإنني أعتزم مواصلة هذه الأنشطة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون